

Distr.: General
4 October 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن السودان المقدم عملاً بالفقرة ١٥ من قرار مجلس
الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس
الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ثانياً - الأمن

٢ - في الفقرة ١ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، طلب مجلس الأمن إلى حكومة السودان أن تفي على الفور بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في البيان المشترك المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/635)، وأن تهيئ أجواء أمنية موثوقة بما من أجل حماية السكان المدنيين والجهات الإنسانية الفاعلة في دارفور. وفي آب/أغسطس، عقد اجتماع بين حكومة السودان، والأمم المتحدة، والشركاء، في إطار آلية التنفيذ المشتركة، وافقوا على خطة عمل بالنسبة لشهر آب/أغسطس. وكانت الخطة بمثابة تفعيل أولي للبيان المشترك. ووضعت الخطة الخطوات الأولية التي ستتخذها الحكومة من أجل استعادة الأمن الكامل في جميع أنحاء دارفور. وصممت هذه الخطوات بوجه خاص من أجل تهيئة الأمن للذين فرّوا من منازلهم بسبب هجمات الميليشيات، بما في ذلك الجنجويد. وكما أوضحت في تقريره المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/703)، فقد تم وضع مفهوم المناطق الأولية استناداً إلى التسليم بأنه إذا لم يتسنى إعادة الأمن دفعة واحدة، فلا مفر من البدء من نقطة ما على أن يتحسن بعد ذلك.

٣ - وفي أعقاب الاجتماعات التي عقدها آلية التنفيذ المشتركة في تموز/يوليه وآب/أغسطس، والتي تناولتها في تقرير المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، اجتمعت الآلية مرة أخرى في ١٧ أيلول/سبتمبر. وتم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- (أ) يمكن لخطّة العمل أن تظل بمثابة الأساس المتعلق بالسياسة خلال الشهور المقبلة، شريطة أن تتخذ خطوات أخرى صوب تحقيق الأمن الكامل في دارفور؛
- (ب) ستجري مواصلة وتحسين التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن صوب تحقيق الأمن الكامل. ولن يكون هناك رجوع عن ذلك؛
- (ج) فيما يتعلق بمفهوم المناطق الأولية، فإنه يعني أنه لا يمكن المقايضة بين الأمن في المناطق الأولية والأمن في مناطق أخرى في دارفور.

٤ - وفي اجتماع الآلية المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، كررت الأمم المتحدة والشركاء تأكيدهم على أن هذه المناطق الأولية لا يمكن اعتبارها نهائية. وأي خطوات أخرى يتم اتخاذها صوب تحقيق الأمن في دارفور لا ينبغي أن تقوم فقط على توسيع هذه المناطق أو تعيين مناطق أخرى مما يطلق عليها اسم "مناطق آمنة"، ولكن على وضع تدابير شاملة لزيادة الأمن في منطقة دارفور ككل. وينطوي ذلك، بالنسبة للشهور المقبلة، على ما يلي:

- (أ) عدم قيام القوات الحكومية بشن أي هجمات على السكان المدنيين؛
- (ب) عدم قيام القوات الحكومية بأي خرق آخر لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار؛
- (ج) تتخذ الحكومة إجراءات لوقف الجهات الأخرى، مثل ميليشيا الجنجويد، عن مهاجمة المدنيين؛
- (د) في حالة عدم تمكن الحكومة، لعدم توفر القدرة لديها، من وقف الميليشيات، تطلب الحكومة مساعدة دولية إضافية لكي تفي بمسؤوليتها في هذا الصدد.

وفي الاجتماع الذي عقدته الآلية في ١٧ أيلول/سبتمبر، وعدت الحكومة مرة أخرى بعدم ارتكاب أي انتهاك آخر لوقف إطلاق النار. وذكرت الحكومة أيضا أنها ترحب بالمساعدة الدولية، ولا سيما بتوفير المزيد من القوات من الاتحاد الأفريقي، للاضطلاع بمهام أخرى زيادة على رصد وقف إطلاق النار. ورأت الأمم المتحدة والشركاء أن ذلك لن يتطلب فقط المزيد من المراقبين من الاتحاد الأفريقي، ولكن سيتطلب كذلك ولاية أوسع نطاقا لكي تشمل: (أ) الرصد الفعال لتنفيذ جميع التعهدات والالتزامات؛ (ب) الوساطة حيثما يكون

هناك تهديد بنشوب صراعات؛ (ج) ردع الهجمات من خلال التواجد الموسع، وبالتالي توفير درجة من الحماية للمدنيين.

٥ - وإدراكا للاتهامات التي وُجِّهت إلى القوات العسكرية التابعة للحكومة بالمشاركة في عمليات الهجوم الأصلية، اتفق في خطة العمل على أن يتم، في المناطق الأولية، إعادة نشر قوات الجيش بحيث لا يحدث احتكاك مع الأهالي المدنيين. وبدلاً من قوات الجيش، ستقوم قوات الشرطة بتوفير الأمن في هذه المناطق. وقامت الحكومة بنشر أعداد إضافية من قوات الشرطة في المناطق الأولية، مما كان له أثره المفيد على الأمن، سواء داخل مخيمات المشردين داخليا المحددة بموجب خطة العمل أو في المنطقة التي تحيط بهذه المخيمات مباشرة.

٦ - وكما بيّنت في الفقرة ٢٧ من تقرير المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، تم التوصل إلى اتفاق بين ممثلي الخاص والحكومة بما يكفل عدم تعارض تحركات قوات الحكومة بموجب خطة العمل مع أحكام اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار، وألا تؤدي هذه التحركات إلى زيادة فرص حدوث مناوشات بين تلك القوات وقوات حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان. وبموجب هذا الاتفاق، وافقت الحكومة على أنه إذا حدث أن واجهت القوات المسلحة الحكومية قوات حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان في غضون قيام القوات المسلحة بتوفير السلامة والأمن للمناطق الأولية المحددة، فستأمر قواتها بتجنب أي احتكاك، وبأن تنسحب في حالة تعرضها للهجوم. بيد أنه أصبح جلياً قرب نهاية شهر آب/أغسطس أن هذا الاتفاق لم ينفذ بحذافيره من جانب قادة القوات المسلحة الحكومية على الأرض. وكانت النتيجة أن زادت الاشتباكات بين القوات الحكومية وقوات المتمردين في بعض المناطق الأولية. وكان من بين الاشتباكات العديدة التي وقعت بين القوات الحكومية وقوات المتمردين، والناشئة، فيما يبدو، عن حدوث انهيار في القيادة والتحكم من جانب الحكومة، الحادثة التي وقعت في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، والتي اشتملت على هجوم جوي، وأشارت إليها في الفقرة ٢٥ من تقرير المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ويشار إليها أيضاً في قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، وجرى تناولها في تقرير لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي عن شهر أيلول/سبتمبر.

٧ - وفي الاجتماع الخامس لآلية التنفيذ المشتركة، المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، اقترحت الحكومة ثلاث مناطق جديدة ستوفر لها السلامة والأمن حول مخيمات المشردين داخليا في كاس وكُتم وزالنجي في كل من دارفور الجنوبية والشمالية والغربية، على التوالي. وكرر ممثلي الخاص التأكيد للحكومة بأن ما هو مطلوب ليس مناطق جديدة، أو توسيع نطاق المناطق القائمة، وأن ما يلزم بعد فترة الثلاثين يوما الأولية هو اتخاذ خطوات جديدة للمضي

قُدما صوب تهيئة الأجواء لتحقيق الأمن الكامل في دارفور، على النحو المبين في الفقرة ٣، أعلاه. وفي الوقت نفسه، اتفق الرئيسان المشاركان لآلية التنفيذ المشتركة (وهما ممثلي الخاص ووزير خارجية السودان) على أنه لا بد، قبل النظر في فكرة المناطق الجديدة، من التوصل إلى حل للمشاكل المبنية أعلاه والمتعلقة بالاشتباكات التي وقعت في المناطق الأولية. وفي الاجتماع السادس لآلية التنفيذ المشتركة، المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر، ناقشت الحكومة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ولجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي الالتزام الذي سبق للحكومة أن تعهدت به بالامتناع عن أي احتكاك بالجماعات المسلحة داخل المناطق الأولية. واتفق جميع الحاضرين على ضرورة المواءمة بين البيان المشترك واتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار من حيث التفسير والخطوات العملية المتخذة لتنفيذ هذين الاتفاقين على أرض الواقع. ووضعت الإجراءات التالية تفاديا لنشوء حالات يمكن فيها لأي تدابير يتم اتخاذها عملاً بالبيان المشترك وقراري مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) أن تشكل إخلالاً باتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار:

- (أ) في المناطق التي ستؤمن الحكومة سلامتها وأمنها بموجب خطة العمل، لا تقوم الحكومة بنقل أي قوات إلى المناطق التي كانت تسيطر عليها حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان ولحركة العدالة والمساواة؛
- (ب) في حالة عدم تأكيد الحكومة من المناطق التي تسيطر عليها حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، تطلب الحكومة إيضاحات من لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي قبل نقل قوات إلى هذه المناطق؛
- (ج) تقوم لجنة وقف إطلاق النار، إستناداً إلى معلومات تظل سرية، بإسداء المشورة إلى الحكومة إما بالتحرك أو عدم التحرك؛
- (د) يقدم قرار لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي في الوقت الملائم؛
- (هـ) في كل حالة تشير فيها لجنة وقف إطلاق النار بعدم التحرك، تبلغ الحكومة الممثل الخاص للأمين العام بذلك. وسيأخذ ممثلي الخاص هذه المعلومات في الاعتبار في تقاريره التي سيقدمها إلى الأمم المتحدة.

٨ - ووافقت جميع الأطراف التي حضرت اجتماع الآلية المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر، من حيث المبدأ، على الإجراءات المذكورة أعلاه. بيد أن الحكومة أكدت في الاجتماع نفسه على أنه ما لم تنقيد حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة بالتزامتهما بموجب اتفاق نجامينا - وتحديد المواقع التي تحتلها قواهما - سيتعذر على الحكومة تنفيذ الاتفاق الذي أبرمته مع الأمم المتحدة بشأن التحرك في المناطق الأولية. وتلقت الأمم

المتحدة إيضاحاً لموقف الحكومة في ٢٦ أيلول/سبتمبر، حيث ذكرت الحكومة أنه لن يمكنها الموافقة على الإجراءات المبينة أعلاه لعدم وفاء حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة بالتزاماتهما بموجب اتفاق نجامينا. وكان هناك بعض الاختلاف في الرأي حول جزء محدد بخط اليد في مشروع نهائي لاتفاق نجامينا يتعلق بتجميع قوات المتمردين. وأكدت الأمم المتحدة والشركاء، وكذلك الاتحاد الأفريقي ولجنة وقف إطلاق النار، على أنه بالنظر إلى أن هذا الجزء لم يكن معترفاً به بوصفه النسخة المعتمدة من نص اتفاق نجامينا، ولأنه بالتأكيد لم يكن معترفاً بها على هذا النحو من جانب حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، فإن الاحتمالات المتعلقة بتجميع القوات ينبغي تناولها في وقت آخر.

٩ - وكما ورد ذكره في الفقرة ٣، أعلاه، كان مفهوماً على الدوام لدى جميع المشتركين في آلية التنفيذ المشتركة أن إحراز تقدم بشأن الأحوال الأمنية في المناطق الأولية ينبغي ألا يرافقه تدهور للأوضاع الأمنية في مناطق أخرى. ومع ذلك، فقد شهد شهر أيلول/سبتمبر تدهوراً في الحالة الأمنية في أنحاء أخرى من دارفور، وخاصة في دارفور الشمالية. والمعلومات التي تلقاها مثلي الخاص عن الاشتباكات والهجمات وعمليات الخطف وقطع الطرق والمنازعات بين القبائل هي معلومات مستمدة في معظمها من تقارير أفاد بها أشخاص على أرض الواقع، أي موظفو منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية وموظفو الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، فإن معظم هؤلاء الأشخاص مشغولون تماماً بالمهمة الشاقة للغاية المتمثلة في تسليم مواد الإغاثة؛ ولا يمكن اعتبارهم مراقبين متخصصين. ولئن لم يتسنى دائماً التحقق بصورة وافية من كل هذه التقارير، فليس من المتعذر، مع ذلك، ملاحظة وجود نمط عام تتسم به المعلومات الواردة.

١٠ - ومن الواضح أن وقف إطلاق النار ليس قائماً في أنحاء كثيرة من دارفور. فقد أفادت التقارير بوقوع اشتباكات في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر في الصَّيْه، شمال الفاشر، وقامت الميليشيات التي تؤازرها الحكومة بمهاجمة قوات جيش تحرير السودان في منطقة أبو ذلك في ٧ أيلول/سبتمبر. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أطلق جنود حكوميون قذائف هاون على غولو، شرقي جبل المرّة. واستهدفت جولات إطلاق قذائف الهاون، التي لم تنفجر، وسط غولو، مما يوحي بأن الهجوم قصد به ترويع المدنيين، أو ربما لاستخدامه كذريعة للرد (دفاعاً عن النفس) ضد قوات المتمردين المتمركزة عن قرب. وشنّ الجنود الحكوميون هجوماً، دون سابق استفزاز، على قرية نورث في ٢٨ آب/أغسطس. وأحرقت الأكواخ، وأصيب العديد من الأفراد، ودمرت البئر المحفورة عن عمد في ما بدا أنه محاولة لجعل القرية غير مأهولة. ووقع هجوم آخر في ١٢ أيلول/سبتمبر في أم قضاضة، شمال شرق الفاشر.

وأبلغ في اليوم نفسه عن قيام جيش تحرير السودان بشن هجوم على مليط، دارفور الشمالية، وآخر على قرية جابر أم حوش، كما شُنَّ هجوم على موقع للشرطة في ميدو، دارفور الشمالية. وأبلغ عن هجمات أخرى قام بها جيش تحرير السودان على مواقع الشرطة في ١٤ و ١٨ و ١٩ و ٢٢ أيلول/سبتمبر. ويشير الهجوم الذي تعرّضت له الشرطة في قرية الغبيش، كردفان الغربية، في الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر إلى أن هذه الهجمات قد لا تظل مقصورة على دارفور.

١١ - كما استمرت الهجمات التي تقوم بها الميليشيات على المدنيين خلال شهر أيلول/سبتمبر. وقامت قوة مختلطة من أفراد يرتدون الزي الرسمي وأفراد من الميليشيات بشن هجمات على القرى حول منطقة قريضة، دارفور الجنوبية، وقتلت قرابة ١٠٠ شخص في ما بين نهاية آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر، مما تسبب في حدوث موجة جديدة من المشردين داخليا. وأبلغ في ٢٨ آب/أغسطس عن هجوم شنه أفراد الجنجويد على قرية عبد السلام، دارفور الغربية، كما ذكرت التقارير أن الجنجويد هاجموا النازحين في المنطقة الواقعة بين ثور ونيالا، في دارفور الجنوبية في ١٤ أيلول/سبتمبر. كما أبلغ النازحون والسكان المحليون في المناطق الواقعة حول كبكائية بوقوع حالات تحرش وضرب في منتصف أيلول/سبتمبر. وأفادت تقارير خلال شهر أيلول/سبتمبر عن حالات تناولت هجمات قام بها الأفراد الذين يرتدون الزي الرسمي، وعن حالات خطف الشابات. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، اكتشفت لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي وجود أعمال خطف واعتداءات وقتل وجمع ضرائب بصورة غير مشروعة قامت بها إحدى الميليشيات في منطقة دار السلام.

١٢ - وتزايدت أعمال قطع الطرق والعنف العشوائي. فقد قتلت امرأة في ١٢ أيلول/سبتمبر حينما أطلق جندي حكومي النار على حافلة ركاب على بعد ١٣ كيلومترا شمالي الفاشر، دارفور الشمالية. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، اعترض قطاع الطرق سبيل اثنين من موظفي منظمات غير حكومية وحاولوا إيقاف مركبتهما. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أوقف قطاع الطرق شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في كلاكل، وقاموا بنهبها. ووقعت حادثة مماثلة في ١٤ أيلول/سبتمبر على الطريق من نيالا إلى كاس. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أوقفت قافلة تابعة لإحدى وكالات الأمم المتحدة، على بعد ٢٥ كيلومترا شرقي أم قداد، دارفور الشمالية، حينما أطلق عليها النار قطاع طرق وقاموا بنهب شاحنتها وتجرّد سائقيها من متعلقاتهم. وفي أوائل ومنتصف أيلول/سبتمبر وقع قتال بين قبيلتي البرقد والرزيقات.

١٣ - ومع أنه يصعب استخلاص نمط واضح من الحوادث المدرجة أعلاه، فقد برزت الاتجاهات التالية:

(أ) استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب الطرفين. وحيث أن تقارير لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي لم تقدم بعد، فإنه يتعذر عليّ تحديد على مَنْ يقع اللوم. فهناك هجمات وهجمات مضادة، وأعمال انتقامية وردود عليها؛

(ب) في ما يتعلق بجيش تحرير السودان، هناك ميل إلى توجيه الهجمات إلى الشرطة وليس العسكريين؛

(ج) في ما يتعلق بالحكومة، وقعت هجمات استخدمت فيها الطائرات العمودية المسلحة، لكنها كانت أقل تواتراً مع قرب نهاية أيلول/سبتمبر؛

(د) في ما يتعلق بالمليشيات، فإنه بعد وقوع عدد من الفضائح في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر، تناقص وقوع هذه الهجمات قرب نهاية الشهر؛

(هـ) هناك زيادة في أعمال قطع الطرق على نطاق واسع. ويقوم بهذه الأعمال الجماعات التي يحتمل أنها انشقت عن أي من الطرفين. وربما تكون دوافعها هي عدم توفر الأغذية.

١٤ - والآن، لا تزال هناك أعداد متزايدة من أهالي دارفور عُرضة للجوع والخوف والعنف بدون أي حماية من الحكومة. وأعداد المتأثرين بالصراع آخذة في الازدياد، ومعاناتهم يطول أمدها بسبب عدم اتخاذ أي إجراء. وقد زادت الأوضاع الأمنية سوءاً في جزء كبير من الإقليم. وخلال شهر أيلول/سبتمبر، عجزت الحكومة عن الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها بحماية أهل دارفور. واستخداماً للصيغة الواردة في الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، فإن الحكومة لم تهيئ أجواء أمنية موثوقة بما من أجل حماية السكان المدنيين والجهات الإنسانية الفاعلة.

نزع سلاح الجنجويد وغيرها من الميليشيات المسلحة والجماعات الخارجة على القانون

١٥ - في القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، أعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء عدم إحراز أي تقدم بشأن نزع السلاح. ويعود التزام الحكومة بنزع سلاح الميليشيات، التي تشكل تهديداً خطيراً بالنسبة للسكان المدنيين، إلى اتفاق نجamina لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد أدرج هذا الالتزام في البيان المشترك، كما أنه مطلب أساسي لمجلس الأمن في الفقرة ٦ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

١٦ - وفي أعقاب عمليات نزع السلاح المشار إليها في الفقرة ١٩ من تقرير المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/703)، لم تقدم الحكومة أي معلومات بشأن منهجية نزع السلاح أو إطارها الزمني، كما لم يكن هناك أي دليل على القيام بأي إجراءات أخرى لنزع السلاح. وقد وعدت الحكومة في ٢٧ آب/أغسطس بأن تسلّم للجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي الأرقام المسلسلة للأسلحة التي تم جمعها، وكذلك مفاتيح الصناديق التي تحتوي عليها. ولم يحدث ذلك حتى الآن. وكما ذكرت في تقرير، فقد التزمت الحكومة بسياسة تهدف إلى خفض قوات الدفاع الشعبي بنسبة ٣٠ في المائة. بيد أنه في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، أشارت الحكومة إلى أن العملية تتعرض للتأخير نتيجة لحدوث تزايد في انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب المتمردين. وذكرت الحكومة أيضا أنه ينبغي أن يكون هناك ربط بين نزع سلاح الميليشيات وتجميع القوات التابعة لجيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، مشيرة إلى أنه في حين يتعذر القيام بعملية التجميع، فإن قصارى ما يمكنها القيام به هو مطالبة قوات الميليشيات بممارسة ضبط النفس أو إلقاء سلاحها.

١٧ - ومنذ صدور تقرير المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، لا يبدو أنه قد تحقق أي تقدم ملموس ويمكن التحقق منه بشأن هذه المسألة الحاسمة. وأخلص من ذلك إلى أن الحكومة لم تف بالتزاماتها وتعهداتها بشأن نزع سلاح الميليشيات على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

١٨ - وفي تقرير المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أكدت أن هناك حاجة ماسة لتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأنه ما لم يتم وضع وتنفيذ هذا البرنامج على وجه السرعة، فإن نزع سلاح المحاربين وتسريحهم قد يصبحان في حد ذاتهما مصدرا لعدم الأمن. وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة أن تفاصيل خطة لإنشاء لجنة لجمع الأسلحة ستكون جاهزة عما قريب، بيد أنه لم تقدم لنا حتى الآن أي خطة من هذا القبيل. وأي برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتعين الموافقة عليه في إطار المفاوضات بين الحكومة وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة.

الإفلات من العقاب وبناء الثقة

١٩ - في تقرير السابق، اكتنف الغموض عملية قياس التقدم الذي أحرزته الحكومة صوب الوفاء بالتزاماتها بإنهاء حالات الإفلات من العقاب بسبب الموقف غير الثابت الذي اتخذته الحكومة بشأن مدى السيطرة التي تمارسها على الميليشيات المسؤولة عن عمليات

المهجوم على المدنيين. وقد ألقى القبض على بعض مرتكبي الجرائم الشائعة، لكن الحكومة ذكرت أنه لا يمكنها اتخاذ إجراءات ضد الأشخاص الذين يزعم أنهم انتهكوا القانون الإنساني الدولي ما لم تكن لديها أسماؤهم. وفي محاولة جديدة لشرح حالة عدم إحراز أي تقدم صوب الوفاء بالتزامها المتعلق بإنهاء حالة الإفلات من العقاب، عزت الحكومة ذلك، في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة، المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، عزته إلى قوة التقاليد التي تحكم الصراعات بين القبائل في منطقة دارفور، والتي تقضي بعدم تقديم المجرمين بصفاتهم الشخصية إلى وكالات خارج القبيلة لعقابهم. وبدلاً من ذلك، تعرض القبيلة جبر الضرر عن الجرائم التي يرتكبها أحد أفرادها، الذي يكون غالباً في شكل تعويض يدفع إلى القبيلة التي ينتمي إليها الضحية أو الضحايا. وأي وكالة خارج نطاق القبيلة، سواء أكانت الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة أو الحكومة، تقوم باتخاذ إجراء لإلقاء المسؤولية على فرد تابع لإحدى القبائل سينظر إليها باعتبارها ضد القبيلة بأكملها. وبدلاً من أن تواصل الحكومة ما رأت أنه محاولات لا طائل من ورائها لفرض نظام عدالة "أجنبي" يركز على مبدأ المساءلة الفردية، فقد أعلنت عن خطط لبدء جولة جديدة من اجتماعات المصالحة بين القبائل واتخاذ تدابير لدعم الإدارة التي يتولاها الوطنيون أنفسهم في محاولة لبناء الثقة وتعزيز دور القيادات والنهج التقليدية داخل النظام القضائي.

٢٠ - ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لأي لبس إزاء مدى سيطرة الحكومة أو إزاء تفسيراتها التذرعية لأعرافها المحلية بأن يحدث مما يتعرض له هذه الحكومة من ضغوط لكي تفي بما عليها من التزامات وأن تظهر تقدماً ملموساً صوب إنهاء حالة الإفلات من العقاب. وقد تلقى مجلس الأمن مؤخراً إفادات من مستشاري الخاص المعني بمنع جريمة الإبادة الجماعية ومن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول مدى الأهمية الحاسمة لأن تتصدى الحكومة، على أشد الاستعجال، لهذه المسألة المتعلقة بالإفلات من العقاب، وواصل ممثلي الخاص تذكير الحكومة بالتزاماتها بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). ويرى ممثلي الخاص أن عدداً ضئيلاً من مرتكبي الجرائم، وعلى أدنى مستوى من المسؤولية، هم الذي تم اعتقالهم ومحاكمتهم حتى الآن. وأكد أنه يتعين على الحكومة أن تتصدى للقضايا المتصلة بالإفلات من العقاب بأسلوب أكثر فعالية من الأسلوب الذي درجت على اتباعه حتى الآن. ويمكن للنهج التقليدية أن تقوم بدور مفيد كجزء من تدابير بناء الثقة بعد الجولة الأولى من عمليات المقاضاة. بيد أنه ينبغي النظر إلى أي خطوات من هذا القبيل تتخذها الحكومة باعتبارها خطوات مكتملة للنهج المعترف به دولياً، وليست بديلاً له.

٢١ - ولا تزال حالات الإفلات من العقاب بين أفراد القوات المسلحة مدعاة للقلق. وفي الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، طلب المجلس من جميع الأطراف السودانية

أن تتخذ الخطوات الضرورية لكفالة التصدي فوراً للانتهاكات التي تبلغ عنها لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي ومحاسبة المسؤولين عنها. ورغم المعلومات التي تتضمنها تقارير لجنة وقف إطلاق النار والتي تحدد بوضوح أفراداً من القوات المسلحة باعتبارهم مسؤولين عن انتهاكات وقف إطلاق النار وعن ارتكاب أفعال يجرّمها القانون الإنساني الدولي، لم تتخذ الحكومة سوى خطوات لا تذكر من أجل المقاضاة العسكرية أو الجنائية. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، فقد تم اعتقال خمسة أفراد ينتمون إلى الشرطة والجيش وينتظرون صدور أحكام عليهم في قضايا منفصلة تتعلق بجرائم تعذيب، وقتل، ومحاولة اغتصاب، واغتصاب. وفي قضيتي انتهاكات حقوق الإنسان المعروضتين على القضاء، رُفِضت إحدى القضيتين، وصدر الحكم ببراءة المتهم في القضية الأخرى. ولم تتلق أي معلومات عما اتخذته الحكومة من إجراءات لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات وقف إطلاق النار.

٢٢ - وفي الفقرة ١٢ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، طلب إلى مجلس الأمن أن أقوم على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية تضطلع بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور. وحسبما نص عليه ذلك القرار، فسوف تسترشد التحقيقات بالأهداف التالية: (أ) التحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف؛ (ب) تحديد ما إذا كانت قد وقعت أعمال إبادة جماعية؛ (ج) تحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لكفالة محاسبة المسؤولين عنها. وبوسعي أن أعلن أن تعيين اللجنة أصبح وشيكاً.

الحالة الإنسانية والعمليات الإنسانية في دارفور

٢٣ - حددت خطة عمل التسعين يوماً التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن المسائل الإنسانية في دارفور سبل الاستجابة للحالة الإنسانية على النحو الذي خططته الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية على مدى فترة ٩٠ يوماً اعتباراً من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقد تم خلال آب/أغسطس تلبية معظم الاحتياجات المستهدفة في خطة التسعين يوماً. وقد استندت المعايير والأهداف في مختلف القطاعات، والتي وضعها منسقو القطاعات بالأمم المتحدة بالتعاون مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية، استندت إلى الاحتياجات والثغرات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية على نحو ما جرى تحديده في موجز الاحتياجات الإنسانية لدارفور المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ففي قطاع الأغذية، قدمت الوكالات المساعدة لقرابة ٩٥٠.٠٠٠ نسمة حتى الآن بالمقارنة بالرقم المستهدف للسكان المتأثرين بالصراع وقدره ١,٢ مليون نسمة. وفي ما يتعلق بالماوي

والبندود غير الغذائية، قدمت المساعدة إلى قرابة ٧٨٠.٠٠٠ نسمة مقابل عدد سكان مستهدف قدره مليون نسمة. أما الأنشطة في قطاع المياه فقد لبّت بالكامل تقريباً الرقم المستهدف للسكان المتأثرين بالصراع وهو ٧٥٠.٠٠٠ نسمة. وتجاوزت الأنشطة في مجال المرافق الصحية والصحة الأولية الأهداف المحددة في خطة التسعين يوماً.

٢٤ - بيد أن الحالة تدهورت منذ وضعت الأهداف المتعلقة بالخطة المذكورة أعلاه. فهناك أعداد من المشردين داخليا أكثر مما جرى تصويره من قبل. وتصل أعداد القادمين الجدد إلى بعض المخيمات إلى عشرات الآلاف. وهذا يعني أنه على الرغم من بلوغ الأهداف، وعلى الرغم من ازدياد العدد المطلق للمشردين الذي تلقوا المساعدة، لم تطرأ زيادة على النسبة المتوية للحاصلين على هذه المساعدة.

٢٥ - ووفقاً لتقديرات موجز الاحتياجات الإنسانية لدارفور عن شهر آب/أغسطس، فإنه من بين ما يربو على ١,٨ مليون نسمة، وهو عدد السكان الذين قدّر أنهم سيتأثرون بالصراع في دارفور (بزيادة مقدارها ٣٤٠.٠٠٠ نسمة عن الرقم المقدّر في ١ آب/أغسطس)، حصل ما يزيد على النصف بقليل على المساعدات المتعلقة بالمأوى والبندود غير الغذائية، بينما حصل قرابة النصف على المساعدة الغذائية وفرص الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية، وحصل أقل من النصف على فرص الوصول إلى المياه العذبة، أي نحو ٤٠ في المائة، وهي نفس النسبة للمشمولين بأنشطة المرافق الصحية.

٢٦ - وتشير أحدث البيانات إلى أن المخاوف السابقة من أن عدد المتأثرين بالصراع في دارفور يمكن أن يرتفع إلى مليونين أصبحت قاب قوسين أو أدنى من أن تصبح حقيقة واقعة. وتعزى الزيادة أساساً إلى تحسين سبل وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق النائية والمناطق التي تسيطر عليها حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، مما أدى إلى التعرف على المزيد من المشردين داخليا وغيرهم من الأشخاص المتأثرين بالصراع. كما أن هناك المزيد من الأشخاص الذين يدخلون في عداد المشردين داخليا نتيجة لاستمرار الهجمات. وتفرض الأعداد المتزايدة من المشردين داخليا ضغوطاً متزايدة على المجتمعات المضيفة، وهناك بعض الناس الذين ينتقلون طواعية إلى المخيمات طلباً للغذاء. ويمكن أن يزيد عدد المتأثرين بالصراع بما يتجاوز المليونين إذا أدى استمرار الحرب الأهلية إلى مزيد من عمليات التشريد وانخفاض القدرة على إنتاج الأغذية في دارفور.

٢٧ - وواصلت الحكومة، بوجه عام، الوفاء بالتزاماتها بموجب البيان المشترك المتعلق بوصول المساعدة الإنسانية، بما أتاح لأوساط المساعدة الإنسانية زيادة عملياتها زيادة كبيرة. وحدثت تخفيضات ضخمة في الوقت اللازم للحصول على أذن من أجل الطائرات القادمة

إلى السودان للاستعانة بها في أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية. ومع ذلك فإن متوسط الفترة الحالية التي تتراوح بين أسبوع و ١٠ أيام لا تزال تؤخر تسليم المساعدة إلى الفئات الضعيفة من السكان. وقد زاد تواجد وكالات المساعدة الإنسانية بشكل كبير خلال شهر أيلول/سبتمبر. ويعمل حاليا في دارفور ما يربو على ٤٠ من المنظمات غير الحكومية الدولية وبعثات الصليب الأحمر والوكالات التابعة للأمم المتحدة، وثمة ١٥ منظمة في طور إنشاء عمليات لها، كما سجلت خمس منظمات أخرى نفسها للعمل في المنطقة. وقدر عدد الموظفين الدوليين ذوي الخبرة اللازمين للاستجابة للأزمة بما يتراوح بين ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ موظف. وفي أوائل أيلول/سبتمبر بلغ العدد الكلي لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية الدوليين نحو ٧٠٠ موظف دولي و ٥٠٠٠ موظف وطني (موظفو البرامج والمشاريع فقط). ومن شأن تزايد طاقة الوكالات في الميدان أن يعزز قدرة المنظمات الإنسانية إلى حد كبير في التصدي للظروف الصعبة التي تواجهها خلال موسم الأمطار.

٢٨ - وفي حين اقتصرَت المساعدة الإنسانية في السابق في المقام الأول على المناطق الحضرية وعلى خمسة مخيمات للأشخاص المشردين داخليا، يجري حاليا التوسع في وصول المساعدة الإنسانية حيث تصل أنشطة التقييم والتسليم إلى المحتاجين إليها في المناطق النائية. لكن هذه التحسينات تعرقلت نتيجة لتزايد عمليات قطع الطرق (التي أثرت مباشرة على موظفي وعمليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) ونتيجة أيضا لتصادمات بين القوات الحكومية والمليشيات المتحالفة معها وقوات حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان. وكان من شأن الحوادث الأمنية التي تعرضت لها خلال شهر أيلول/سبتمبر قوافل المساعدة الإنسانية المميزة بعلامات واضحة أن أجبرت الأمم المتحدة على فرض قيود أمنية على الطرق الاستراتيجية التي تستخدمها للوصول إلى المشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان. وأدت نقاط التفتيش التي أقامها كل من جيش تحرير السودان والحكومة على بعض هذه الطرق إلى عرقلة العمليات الإنسانية في دارفور. ويتعذر الوصول إلى ما يزيد على ١٠ في المائة من الأفراد المتأثرين بالصراع في دارفور بسبب انعدام الأمن في سبل الوصول إليهم.

٢٩ - وبدأت المساعدة الإنسانية في التدفق إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، ويجري حاليا القيام بالمزيد من عمليات التقييم في هذه المناطق، والتي تشير إلى ضخامة عدد الأشخاص المتأثرين بالصراع ممن يحتاجون إلى المساعدة. ولا تتيح حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان حرية الوصول على نحو كامل كما يتضح من حالات الاحتجاز التي تعرض لها مؤخرا العاملون في مجال المعونة الإنسانية على يد قوات جيش تحرير السودان. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، زار منسق الشؤون الإنسانية في

السودان المنطقة الخاضعة لسيطرة حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان في دارفور الشمالية لمناقشة ترتيبات وصول المساعدة الإنسانية إلى هذه المناطق مع حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان. وقدم مشروع ورقة تحدد مبادئ وقواعد لاتباعها على أرض الواقع فيما يتعلق بوكالات المساعدة الإنسانية كما تضمنت إجراء بشأن الإخطار بعملياتها. وتتسق هذه الورقة اتساقا تاما مع البروتوكول المتعلق بالمسائل الإنسانية الذي تم التوصل إلى اتفاق بشأنه مؤخرا في أبوجا وإن كان لم يوقع بعد. وتنظر حاليا حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان في الموافقة عليها.

٣٠ - ورغم سخاء المانحين في الاستجابة حتى الآن، فإن هذه الاستجابة غير كافية. وفي آب/أغسطس، نقحت الأمم المتحدة احتياجاتها الإنسانية اللازمة للاستجابة في دارفور وتشاد إلى ما مجموعه ٥٣٤ مليون دولار. وحتى الآن، أسهم المانحون بمبلغ ٢٩٩ مليون دولار؛ أي ما يزيد بقليل عن نصف الاحتياجات. وإني ألاحظ أن هناك فورا يبعث على الانزعاج من جانب المانحين إزاء الطابع الملح لهذا النقص. ورغم أن المسائل المتعلقة بحماية ودعم بعثة الاتحاد الأفريقي تحتذب قدرا أكبر من الاهتمام، يجب ألا ينظر إلى تقديم المساعدة في هذه المجالات على أنه بديل للدعم الإنساني. ولا يمكن أن تحدث مقايضات في الدعم بين هذه القطاعات التي يعتمد إحراز النجاح في واحد منها على تحقيق تقدم في قطاعات أخرى. وكما أن التحسينات في الأمن يمكن أن تحسن الظروف بالنسبة للعمليات الإنسانية، فإن استقرار الوضع الإنساني يعد شرطا مسبقا للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في دارفور.

عمليات العودة

٣١ - في مذكرة تفاهم موقعة في ٢١ آب/أغسطس بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة، وافقت الحكومة على قبول ما قرره المنظمة بشأن طوعية وسلامة عمليات العودة، ووافقت على ألا تتم أي عمليات عودة ما لم تكن مستوفية للمعايير الدولية. وأنشئت آلية للإدارة والتنسيق لكفالة تطبيق معايير موحدة للمساعدة المقدمة بصورة مشتركة بين الوكالات لعمليات العودة. وعقد أول اجتماع للفريق الأساسي لهذه الآلية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي هذا الاجتماع الأول، وافقت الآلية على العودة الطوعية للمشردين داخليا في دارفور، وعلى اختصاصات الفريق الأساسي للآلية.

٣٢ - وتناقصت بدرجة كبيرة التقارير عن تحركات المشردين داخليا أو نقلهم أو عودتهم بصورة قسرية، وكذلك عن الضغوط المفروضة عليهم للعودة. ومع ذلك، فثمة أيضا مشاكل متصلة بالتجمعات العفوية للمشردين. وكمثال على ذلك، قامت الحكومة، في حالة حدثت مؤخرا في دارفور الشمالية، باتخاذ إجراءات لنقل مجموعة من هذا القبيل دون تشاور مع

المنظمة الدولية للهجرة أو الأمم المتحدة. وستواصل الأمم المتحدة رصد الحالة وإثارة مسألة حالات الاستيطان العفوية في آلية الإدارة والتنسيق.

٣٣ - ونظرا لاستمرار حالة عدم التيقن المتعلقة بالظروف الأمنية في مناطق العودة، لا تزال الأغلبية العظمى من المشردين داخليا تعلن أنها لا تعتزم العودة إلى قراها في أي وقت قريب.

حقوق الإنسان والحماية

٣٤ - تلقت وكالات الأمم المتحدة في الميدان عددا أقل من التقارير بشأن وقوع مشاكل أمنية داخل مخيمات ومستوطنات المشردين داخليا. ومع هذا، ووفقا لما أكدته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومستشاري الخاص المعني بمنع جريمة الإبادة الجماعية في زيارتهما لدارفور خلال شهر أيلول/سبتمبر، فإنه من وجهة نظر المشردين داخليا، لا تزال الحماية تمثل مسألة ذات أولوية. وأشار كثير من المشردين القادمين من مناطق ريفية لم تصل إليها بعد المساعدة الإنسانية إلى استمرار أعمال المضايقة والعنف. وبالنسبة للمشردين داخليا المسجلين والمقيمين في مخيمات، لا يزال الأمن يمثل شاعلا مهيمنًا. ورغم وجود أعداد أكبر من الشرطة في الميدان، لا يزال تأثيرهم على الوضع الأمني محدودا نتيجة لانعدام الثقة شبه الكامل من جانب المشردين داخليا، الذين لا يميزون بين رجال الشرطة وبين المهاجمين الذين يرتدون زيًا رسميًا والذين قاموا بطردهم من قراهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تجربة الكثيرين من المشردين داخليا تتمثل في أن الشرطة لا تتخذ أي إجراء حينما يسترعى انتباهها إلى وقوع انتهاكات من قبيل الاغتصاب والتحرش الجنسي والسلب. ويتلقى المراقبون الثمانية لحقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة تقارير عن وقوع مضايقات وتحرشات على يد مسؤولي الأمن الحكوميين ضد المشردين داخليا وغيرهم ممن تحدثوا إلى المنظمات الدولية أو مع المسؤولين الزائرين.

٣٥ - وفي تقرير المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، لاحظت مع القلق تجنيد أعضاء الميليشيات الذين ارتكبوا هجمات ضد مدنيين ضمن منظمات الأمن الحكومية الرسمية، وأشارت إلى ضرورة القيام بعملية فحص لهذه المسألة من أجل منعها. وكما أشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أثناء زيارتها لدارفور في أواخر أيلول/سبتمبر، ثمة تقارير تفيد بأنه يجري استيعاب الجنجويد في قوات الأمن السودانية الرسمية، بما فيها تلك المكلفة بحماية المشردين داخليا في مخيماتهم. ورغم أنه جرى نشر المزيد من أفراد الشرطة، ينبغي أيضا تحسين نوعيتهم. ويعني هذا، على النحو الذي أشار إليه البيان المشترك، أنه يتعين على الحكومة أن تنشر قوة للشرطة لا تتسم فقط بالقوة بل تحظى أيضا بالمصداقية والاحترام. ولبلوغ هذه الغاية، بدأت الوكالات التابعة للأمم المتحدة برنامجا لتدريب أفراد الشرطة في

بمجال حقوق الإنسان. ويبدو أن أفراد الشرطة يستجيبون لهذا التدريب. بيد أنه من السابق لأوانه إلى حد كبير توقع أن يسفر هذا البرنامج عن نتائج على نطاق واسع، كما أن الشرطة في دارفور، عموماً، لم تبلغ بعد هذه المستويات. ومع الأسف، وحتى مع هذه التحسينات فإن الشعور بعدم الثقة الذي أشرت إليه في الفقرة ٣٢، أعلاه، أقوى من أن يتيح المحال أمام كفاية هذه الحلول. وعلى نحو ما أشرت إليه في تقريرتي، وفي ضوء ما حدث في الماضي، فمن البديهي أن إعادة بناء الثقة في خدمات الأمن الحكومية لا يمكن أن تتم على يد الحكومة بمفردها بل إن الأمر يستلزم مساعدة من المجتمع الدولي.

٣٦ - وأصدرت الحكومة مرسوماً يزيل العقوبات القانونية التي تواجه ضحايا الاعتداءات الجنسية في تلقي علاج طبي، وهي مسألة أثرتها في تقريرتي المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤. فقد كان ضحايا الاعتداءات الجنسية مطالبين بموجب القانون بالحصول أولاً على تقرير من الشرطة قبل تلقي العلاج الطبي. وأزال هذا المرسوم الجديد على ما يبدو هذه العقبة بالنسبة للضحايا المحتاجين إلى علاج طبي بعد تعرضهم للاعتداء الجنسي أو الاغتصاب. وسيتابع ممثلي الخاص وموظفو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هذا التدبير للتأكد من تطبيقه وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣٧ - وتتخالف مشاكل الأمن داخل المخيمات وعمليات التشرّد المستمرة وعدم الأمن الذي يحول دون عودة المشردين داخلياً إلى منازلهم على نحو يخلف تأثيراً نفسياً مقلقاً على المشردين داخلياً. ويثير المستوى المتصاعد للسلخ و الغضب بين جموع المشردين داخلياً قلقاً عاماً. وحتى الآن، لا تزال مخيمات المشردين داخلياً مدنية في طابعها ونادراً ما شوهدت أو استخدمت فيها أسلحة. ولكن ثمة دلائل تشير إلى تزايد التعبئة السياسية في بعض المخيمات. وسيكون لتحرك من هذا القبيل أن يؤجج غضب المشردين وإحباطهم مع ما يمكن أن ينطوي عليه ذلك من نتائج وخيمة بالنسبة للمستقبل. وينبغي أن تؤخذ هذه الدلائل المبكرة على التعبئة المحتملة بين صفوف المشردين على أنها تحذير من أن الوقت متاح لاتخاذ خطوات ملموسة للتصدي لشواغل هؤلاء المشردين بشأن الأمن والحق في العودة أصبح قصيراً. وكلما طالّت المدة التي يجبر فيها المشردون على الانتظار في المخيمات وفي مناطق التجمع من أجل العودة، كلما زادت مخاطر تلاشي فرص التوصل بنجاح إلى مصالحة وإلى بناء الثقة، مما قد يؤدي في النهاية إلى مزيد من العنف. ويجب اتخاذ خطوات تبعث الطمأنينة في قلوب المشردين بأن حقوقهم في أماكنهم الأصلية ستحظى بالحماية.

٣٨ - ومن شأن نشر مراقبين للشرطة المدنية في المخيمات للقيام بدوريات مشتركة مع الشرطة السودانية أن يحسن إلى حد ما الأمن بالنسبة للمشردين داخلياً، ويمكن أن يجنبهم

الحاجة إلى البحث في أماكن أخرى عن الحماية التي يشعرون بافتقادها حالياً. وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، وافقت الحكومة على اقتراح بنشر عناصر من بعثة الاتحاد الأفريقي في المخيمات، وهو موقف عبر عنه وزير خارجية السودان في البيان الذي أدلى به في الجلسة ٥٠٤٦ لمجلس الأمن المعقود في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

٣٩ - وفي إثر الزيارة التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى دارفور، يعتزم مكتبها نشر مزيد من موظفي حقوق الإنسان في دارفور من أجل تحسين الرصد ومساعدة الحكومة في الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان لأبناء شعبها. ومبدئياً، سيزيد عدد المراقبين إلى الضعف ليصل إلى ١٦ مراقباً، ويعتزم إجراء زيادات أخرى في المستقبل.

عملية السلام في دارفور

٤٠ - وعدت الحكومة، في كل من البيان المشترك وبرنامج العمل، باستئناف المحادثات السياسية بشأن دارفور من أجل التوصل إلى تسوية شاملة مقبولة لدى جميع الأطراف في الصراع. وبدأت المحادثات السياسية بين الحكومة وحركات المتمردين في ٢٣ آب/أغسطس في أبوجا تحت رعاية الرئيس أولوسيغون أوباسانجو رئيس نيجيريا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي. وشاركت الأمم المتحدة بصفة مراقب وعملت على دعم جهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. وتضمن جدول الأعمال الذي تم الاتفاق عليه في اليوم الثاني من المحادثات أربعة بنود هي: المسائل الإنسانية، والمسائل الأمنية، والمسائل السياسية، والمسائل الاقتصادية - الاجتماعية.

٤١ - واتفقت الأطراف على نص يتعلق بالحصول على المساعدة الإنسانية، يتضمن التزاماً من الأطراف باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع جميع الهجمات والتهديدات وأعمال التخويف وأي شكل آخر من أشكال العنف ضد المدنيين من جانب أي جماعة، بما في ذلك الجنجويد. ويتضمن الاتفاق إعادة تأكيد ضرورة حماية حقوق المشردين داخلياً واللاجئين في مناطقهم الأصلية لتمكينهم من العودة إذا ما قرروا ذلك. وسيجرى التحقيق في إطار عملية تتسم بالشفافية في أي تقارير عن ضلوع أي قوات أو أفراد في انتهاك حقوق النازحين أو الفئات الضعيفة أو المدنيين وستجري محاسبتهم على يد السلطات المختصة. واتفقت الأطراف على تشكيل آلية للتنفيذ، وهي الوحدة المشتركة لتيسير ورصد إيصال المساعدة الإنسانية، والمؤلفة من ممثلي اللجنة المشتركة وبعثة الاتحاد الأفريقي وأي ممثلين آخرين للمجتمع الدولي توجه إليهم الدعوة من الاتحاد الأفريقي. وستقوم الوحدة بتقديم تقارير شهرية إلى اللجنة المشتركة عما أحرز من تقدم وما ووجه من صعوبات. ورفضت الأطراف التوقيع على الاتفاق ريثما

يتم الاتفاق على البروتوكولات الثلاثة المتبقية. بيد أنه في الاجتماع الخامس لآلية التنفيذ المشتركة، المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وافقت الحكومة على العمل كما لو أن هذا البروتوكول قد وقّع بالفعل. وتنظر حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان في أن تحذو نفس الحذو، لكنها لم تبلغنا بعد بقرارها النهائي.

٤٢ - وحينما قدمت تقريرى المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، كانت المفاوضات لا تزال جارية بشأن نص يتعلق بالأمن. وكان من الواضح في محادثات أبوجا أن هناك انقساماً كبيراً بين مواقف الأطراف. فقد رفضت الحكومة الترحيح عن اتفاق نجamina أو تقديم أي تنازلات بشأن مسائل اعتبرتها الأطراف الأخرى ذات أهمية. وبدأ أن حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة توقعوا الحصول على مزيد من المكاسب من العمل خارج نطاق المفاوضات، وتضمنت مقترحاتهم مطالب تفوق بكثير ما كانت الحكومة مستعدة للقبول بها. وأخيراً، طلبت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة تعليق المحادثات لإحاطة زملائهم غير المشتركين في المحادثات، ولا يزال البروتوكول الأمني مطروحا على مائدة البحث حين استئناف المفاوضات في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٣ - وفي أعقاب المحادثات التي عقدت في أسمرة في أوائل آب/أغسطس بين ممثلي الأمم المتحدة وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، التقى ممثلي الخاص مع الأمين العام لحركة تحرير السودان، مني أركو مناوي، بحضور عدد آخر من كبار المسؤولين بالحركة، وممثل لحركة العدالة والمساواة، وذلك في أسمرة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي هذه المحادثات، أعادت الجماعتان تأكيد التزامهما بوقف إطلاق النار. ووافقنا على النظر في أن عملاً كما لو أن بروتوكول المسائل الإنسانية الذي اتفق عليه في أبوجا قد تم التوقيع عليه. وسيتابع ممثلي الخاص هذه المسألة وغيرها من المسائل في الاجتماعات التي ستعقد في المستقبل، والتي اتفقت الأطراف على عقدها على أساس أكثر منهجية وانتظاماً. ويستحسن أن يكون هناك اتصال مباشر ومنتظم مع قيادة الحركتين بهدف تدعيم الاتصالات مع قادة حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة على الأرض. ومن شأن هذه الاتصالات أن تساعد أيضاً على توضيح المواقف وأن تشكل ضغطاً على هذه الأطراف لكي تحافظ على وقف إطلاق النار وتتخذ موقفاً بناءً أثناء المفاوضات.

٤٤ - وحتى الآن تتركز الاتصالات على المستوى الميداني في دارفور الشمالية على المسائل الإنسانية، ولكن يتوجب علينا أن نعزز ما تم الاضطلاع به من أعمال خلال شهر أيلول/سبتمبر بتشجيع جميع الأطراف على الدخول في حوار أوسع وأعمق ومثمر بصورة

أكبر صوب التوصل إلى حل سياسي للمشاكل في دارفور. وفي الاجتماع الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر بغرض المواءمة بين الاتفاقات، وافقت لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي على الاتصال بكل من حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة وتوجيه الدعوة إليهما لحضور الاجتماعات المقبلة مع الحكومة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ولجنة وقف إطلاق النار لمناقشة المشاكل المتصلة بتنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار والالتزامات الأخرى التي تعهدت بها الأطراف في الاتفاقات المتعلقة بالسلام والأمن في دارفور.

عملية السلام بين الشمال والجنوب

٤٥ - في الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، حث المجلس الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على الإسراع في إبرام اتفاق سلام شامل. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، طلب ممثلي الخاص إلى رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان جون قرنق، والنائب الأول للرئيس السوداني على عثمان طه استئناف المحادثات بحلول آخر أيلول/سبتمبر، إن أمكن. ووافق النائب الأول للرئيس على ذلك، غير أنه نظرا لأن رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان جون قرنق كان على سفر خلال الجزء الأخير من ذلك الشهر، يتوقع الآن أن يلتقي الطرفان في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وستستمر المحادثات على المستوى التقني لمدة ستة أسابيع على الأقل بعد ذلك. وأكدت الحكومة أن أي توافق مع شهر رمضان لن يؤثر على الجدول الزمني للمحادثات التقنية. وأود أن أشدد مرة أخرى على قناعتي الراسخة بأن إبرام اتفاق سلام شامل بين الشمال والجنوب هو شرط لازم لتسوية النزاع في دارفور. وفي الفقرات من ١٥ إلى ٢٠ من تقرير المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/763)، المقدم إلى المجلس عملا بالقرار ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قدمت بيانا كاملا بالتقدم المحرز في عملية السلام بين الشمال والجنوب.

بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور

٤٦ - كما أوضحت في تقرير المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، فقد اتفق بوجه عام على أن النشر الأولي لبعثة الاتحاد الأفريقي كان مفيدا، ولكن حدًا من فعاليتها صغر حجمها بالإضافة إلى ما واجهته من تحديات تتعلق بالسوقيات. واتفق عموما على أن وجود مراقبين دوليين، مع عنصر للحماية، سيكون من شأنه، إذا كان واسع النطاق بما فيه الكفاية، أن يؤدي إلى تحسين الحالة الأمنية في دارفور. وسيؤدي هذا بدوره إلى تيسير إيصال المساعدة الإنسانية فضلا عن عودة المشردين داخليا في الوقت المناسب لموسم الزراعة المقبل. وفي

٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أبلغني الرئيس أوباسانجو، بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، بالقرار الذي اتخذته لتعزيز وجود الاتحاد الأفريقي في دارفور. وأضاف أنه سيلزم الحصول على دعم كبير من المجتمع الدولي من أجل تنفيذ هذا القرار، وهي النقطة التي أعاد تأكيدها في البيان الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في جلسته ٥٠٤٣ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

٤٧ - واجتمع ممثلي الخاص مع مفوض الاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس السلام والأمن في أديس أبابا في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي ذلك الاجتماع، أكدنا على أنه في إثر اتخاذ القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) ترسخ الآن بقوة وجود الاتحاد الأفريقي في مقعد القيادة بالنسبة لعملية السلام في دارفور. وحث ممثلي الخاص مفوض الاتحاد الأفريقي على الاجتماع مع الحكومة في أقرب وقت ممكن لمناقشة الولاية الجديدة بما يتيح البدء في توسيع الانتشار في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

٤٨ - وفي تقرير المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أبلغت المجلس أن فريقا من الخبراء قام، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بوضع خطة لتوسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. وبالإضافة إلى الأنشطة التي سيكون مركزها دارفور نفسها، تضمنت الخطة أيضا الاحتياجات اللازمة لتعزيز قدرة مقر الاتحاد الأفريقي على إدارة وتوجيه بعثة ميدانية تتسم بهذا القدر من التحدي. وبعد إجراء المزيد من التحليل والتعديل على الخطة، ستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي عمّا قريب بتقديم مقترحات بشأن البعثة الموسعة إلى لجنة هيئة الأركان العسكرية التابعة للاتحاد الأفريقي، ثم إلى مجلس السلام والأمن لمناقشتها. ومن المتوقع أن تعكس الولاية الصادرة عن مجلس السلام والأمن الأهمية التي تتطلبها بعثة للمراقبين ذات طابع عملي ومتنقل وواسع النطاق.

٤٩ - ولقد قمتُ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ألفا عمر كوناري بتشجيع الشركاء المحتملين على تقديم التمويل والمعدات والموارد الأخرى التي يحتاج إليها الاتحاد الأفريقي لتوسيع نطاق بعثته في دارفور. ومما له أهميته الحاسمة أن يتلقى الاتحاد الأفريقي الدعم الكامل والفعلي من جانب المجتمع الدولي وهما يضطلعان معا بهذه المسؤولية الجسيمة.

٥٠ - وفي ما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتوسيع بعثته في دارفور، فإنها تسير قدما في أربعة مجالات هي: (أ) بناء على طلب مفوضية الاتحاد الأفريقي، سأقوم بإنشاء وحدة مساعدة مصغرة تابعة للأمم المتحدة لتقديم المزيد من المساعدة التقنية وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد بدأ بالفعل تدير الموظفين لهذه الوحدة، بمن فيهم الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة وخبراء السوقيات. وستوفر هذه الوحدة أساسا أكثر مواءمة للمساعدة التي ما فتئت تقدم حتى الآن على أساس

مخصص؛ (ب) تعرض الأمم المتحدة مساعدتها على الاتحاد الأفريقي لدى قيامه بعملية اختيار أفراد الشرطة اللازمين للبعثة؛ (ج) تقوم بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان بإنشاء أربعة مكاتب في دارفور مما يسهل التعاون والاتصال في الميدان. وتم بالفعل إلحاق ضابط اتصال عسكري تابع للأمم المتحدة بمقر لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي في الفاشر، بدارفور الشمالية؛ (د) عرضت الأمم المتحدة مساعدتها في ما يتعلق بعقد مؤتمر لإعلان التبرعات لحشد الدعم من أجل إنشاء بعثة موسعة للاتحاد الأفريقي.

٥١ - وفي ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر، أجرى ممثلي الخاص محادثات في بروكسل مع كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي، ومع المفوضين الأوروبيين كريس باتن وبول نلسون، ومع خافيير سولانا، الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي. وفي هذه المحادثات، حث ممثلي الخاص الاتحاد الأوروبي على أن يقدم كامل دعمه السياسي والمالي والسوقي لبعثة الاتحاد الأفريقي.

٥٢ - وفي الفقرتين ١٤ و ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، طلب إلى المجلس أن أقدم تقارير عن مدى تعاون الحكومة في ما يتعلق بتوسيع وتمديد بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. وفي رسالتين موجهتين إلى المجلس في ٩ و ١٧ أيلول/سبتمبر، رحبت الحكومة بخطط الاتحاد الأفريقي الرامية إلى توسيع نطاق بعثته. وفي الاجتماع الخامس لآلية التنفيذ المشتركة، المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كررت الحكومة الإعراب عن قبولها بالولاية الموسعة لانتشار أكبر لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. وفي البيان الذي أدلى به وزير خارجية السودان أمام المجلس في ٣٠ أيلول/سبتمبر، أعرب بصورة إيجابية عن قبول حكومته للإسراع بتوسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من حيث الحجم وسرعة الانتشار وتوسيع ولاية الرصد.

ثالثاً - ملاحظات ختامية

٥٣ - في تقرير المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ذكرت أنه تم إحراز بعض التقدم نتيجة لتدابير معينة اتخذتها الحكومة. وفي خلال شهر أيلول/سبتمبر، لم يكن هناك انعكاس في مسار هذا التقدم. وذكرت أيضاً أن الحكومة لم تف تماماً بالتزاماتها في مجالات أخرى تعد أساسية بالنسبة لإحراز تقدم صوب الأمن الكامل. ومن بين هذه المجالات، على وجه الخصوص، تنفيذ وقف إطلاق النار، ووقف الهجمات على المدنيين، ونزع سلاح الميليشيات، وتقديم مرتكبي الفظائع للمحاكمة. ففي هذه المجالات لم يحرز أي تقدم آخر خلال شهر أيلول/سبتمبر. ويعني هذا أن ذلك الشهر لا يمكن اعتباره على أحسن الأحوال سوى فترة لتدعيم ما سبق تحقيقه. وإني أحث الحكومة على أن تفي بجميع تعهداتها والتزاماتها المتصلة بالمسائل الأساسية التي لم يحرز أي تقدم بشأنها خلال ذلك الشهر.

٥٤ - ورهنا بالأحداث المتوقعة خلال الشهر المقبل، فإن شهر أيلول/سبتمبر يمكن النظر إليه باعتباره فترة انتقالية. وأنه بما أعلنته الحكومة من أنها ستفي بالمتطلبات المحددة في قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، وبأنها ستعاون بصورة كاملة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل ضمان التنفيذ. وغني عن القول أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن هو أمر إلزامي. ومن شأن تدعيم الالتزامات السابقة، جنبا إلى جنب مع الالتزامات الجديدة، أن يرسى الأساس لإحراز تقدم حقيقي، سواء من حيث الأمن أو على مائدة التفاوض.

٥٥ - وأهم الخطوات التي يتعين اتخاذها في الأسابيع المقبلة هي البدء في نشر القوة الموسعة التابعة للاتحاد الأفريقي. ومن الضروري أن تكون هذه القوة كبيرة في حجمها. ومن الضروري الإسراع في نشرها. ومن الضروري أيضا أن تكون قوة ذات ولاية تتجاوز إلى حد كبير مجرد الإشراف على اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار. ذلك أن هناك مهام كثيرة يتعين الوفاء بها وغير ذات صلة مباشرة بانعدام الأمن الناشئ عن الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان. ومن هذه المهام، على سبيل المثال: ضمان حماية المشردين داخليا واللاجئين في مناطقهم الأصلية، بما في ذلك منع الآخرين من احتلال أراضيهم أو الاستيلاء على ممتلكاتهم؛ وسلامة المشردين في المخيمات والعودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين إلى مناطقهم الأصلية؛ ورصد سلوك وإجراءات الشرطة؛ ونزع سلاح المقاتلين، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي، والجنجويد، والميليشيات الأخرى. وسيشكل وجود هذه القوة، بصورة حاسمة، عازلا بين المدنيين وأي مهاجمين محتملين. وإذا بقيت مهمة واحدة أو أكثر من هذه المهام دونما تحقيق، فسينجم عن ذلك حالة غير مستقرة وسلام مزعزع وربما لا سلام على الإطلاق.

٥٦ - ويتطلب كل ذلك ولاية واسعة النطاق. وكل ذلك ضروري. وهي أمور ترتبط جميعها بحماية المدنيين. وهي مهمة، وإن كانت تقع على عاتق الحكومة، لا يمكن أن تترك للحكومة وحدها. لقد وقعت أحداث لا حد لها، وتبدد من الثقة الكثير. ومن الضروري وجود طرف ثالث، هو الاتحاد الأفريقي دون غيره. ذلك أن بمقدوره المساعدة على حماية الناس من خلال تواجده في منطقة واسعة، وبإثبات وجوده، وبالعامل كقوة رادعة.

٥٧ - والمسألة الهامة الثانية التي سيتعين تناولها في الأيام المقبلة من الشهر تتعلق بالمحادثات السياسية بين الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي تقرير المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/763)، أدرجت الأسباب التي تجعل لهذه المفاوضات أهميتها الحاسمة أيضا بالنسبة للتوصل إلى حل للصراع في دارفور. وإذا ما تكلل استئناف المحادثات بين الشمال والجنوب بالنجاح، فإن ذلك سيسهم في بلوغ حل سياسي في دارفور

في المحادثات التي من المقرر أن تستأنف في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وسيكون من شأن النتائج التي ستسفر عنها عملية التفاوض بين الشمال و الجنوب، أي السلام، ودستور جديد، وهيكل فيدرالي للدولة، والتمايز القومي، وحكومة عريضة القاعدة، أن توفر نموذجاً من أجل دارفور. ويمكن القول بأن العملية المتعلقة بالشمال والجنوب هي سلاح ذو حدين: فنجاحتها سوف يتجاوز مجرد الشمال والجنوب؛ أما فشلها فسيعرض للخطر السودان ككل، بل والمنطقة أيضاً. وينبغي لجميع الأطراف أن تستثمر طاقاتها السياسية من أجل التوصل إلى نتيجة نهائية في تلك المحادثات. ويبدو الآن، وبعد مضي أكثر من عشر سنوات من التفاوض والانتظار والمراهنة على جوادين، أن تلك هي فرصة أخيرة، بل وفرصة نهائية. ولذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل استمرار قوة الدفع، وأن يعطي الإشارات الصحيحة للأطراف، بقوة وبصوت موحد.